BUILDING A NEW SCOTLAND

بناء اسكتلندا الجديدة:
العدالة في اسكتلندا المستقلة

موجز

تقدم هذه الوثيقة الثالثة عشرة في سلسلة "بناء اسكتلندا الجديدة"، مقترحات الحكومة الاسكتلندية لتحقيق العدالة في اسكتلندا المستقلة. يُقدّم المنشور الكامل أيضًا مزيدًا من التفاصيل حول هذه المقترحات، وتحليلاً للأدلة التي تدعمها، بالإضافة إلى إشارات مرجعية إلى المصادر.

تركز هذه الوثيقة على نظام العدالة في اسكتلندا، الذي تم تطوير جزء كبير منه بالفعل، وتوضح مزايا الاستقلال الكامل. يعود تاريخ تفرد اسكتلندا كولاية قضائية قانونية إلى ما قبل التفويض بفترة طويلة ثم اعتبر من الشؤون الحصرية بنص قوانين الاتحاد لعام 1707؛ حيث يتضمن نظام العدالة بالفعل السلطة القضائية المستقلة، والمحاكم، والنيابة العامة، والمحاكم وغيرها من الهيئات القضائية، فضلاً عن مهنة المحاماة الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر خدمات مستقلة للسجون والشرطة والإطفاء والإنقاذ.

إن الاستقلال سيعني أن بإمكان اسكتلندا اتخاذ جميع القرارات في مجالات العدالة المحفوظة حاليًا وأن تتخذ جميع القرارات المتعلقة بالسياسات والقرارات التشغيلية داخل اسكتلندا. وهذا من شأنه أن يُهيئ فرصًا لاتخاذ إجراءات أكثر تركيزًا وإبداعًا بشأن بعض القضايا الأكثر تحديًا التي تواجه مجتمعنا، مثل المخدرات والقمار والجريمة المنظمة، وذلك باتخاذ قرارات تتناسب مع ظروف اسكتلندا واحتياجاتها الخاصة.

ستكون اسكتلندا المستقلة أيضًا شريكًا دوليًا منفتحًا وملتزمًا وإيجابيًا وقادرًا على لعب دور محوري في القضايا المتعلقة بالعدالة عبر الحدود. ومن خلال التعاون مع شركائنا الدوليين، ستعمل اسكتلندا المستقلة على تحقيق أهدافنا المشتركة، حيث سنؤدي دورنا الكامل في التصدي للتحديات العالمية لا سيما في مكافحة الإرهاب والجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة الخطيرة.

نهج العدالة

لقد وضعت الحكومة الاسكتلندية رؤية واضحة للعدالة في اسكتلندا، وهي رؤية لدولة تتسم بالعدالة والأمان والمرونة. وقد شهدت السنوات الماضية تحسنًا كبيرًا في العديد من مجالات نظام العدالة. هناك الكثير من الأمور التي تفخر بها اسكتلندا، وكذلك هناك الكثير من العمل يجب القيام به على النحو الموضح في خططنا التنفيذية الطموحة.

لدينا في اسكتلندا المستقلة مجموعة كاملة من السياسات والأدوات التشغيلية اللازمة للحفاظ على سلامة سكان اسكتلندا، معتمدين في ذلك على سجلنا الحافل في مجال الحد من الجريمة والحفاظ على الناس في مأمن من الأذى. وسيمتد التزام هذه الحكومة بالنهج القائم على حقوق الإنسان ليشمل جميع مجالات العدالة بما يضمن الحفاظ على حقوق شعب اسكتلندا وبما يتوافق مع أعلى المعايير الدولية، ويشمل ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وسيستمر نظام العدالة لدينا في التركيز على الوقاية والتدخل المبكر وإعادة التأهيل باعتبارها جوانب رئيسية في نهج السياسات. بالإضافة إلى ذلك، سيظل ترسيخ النهج الذي يركز على الفرد، ويراعي الصدمات النفسية أولوية للمساعدة في الحد من الإيذاء والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

إحداث فارق

إن الاستقلال ليس مجرد بناء الهياكل اللازمة لقيام دولة فاعلة. تسلط هذه الوثيقة الضوء على عددٍ من الفرص الناشئة عن الاستقلال والتي من شأنها أن توفر فرصًا جديدة لاسكتلندا لاتباع نهج مختلف، في مجالات مثل الجريمة المنظمة الخطيرة والأسلحة النارية والاتجار بالبشر.

كما سيتيح لنا الاستقلال توسيع نطاق نهجنا للصحة العامة للحد من العنف، حيث نركز فيه على الوقاية - فكما أنه من الأفضل التطعيم ضد المرض، فمن الأفضل منع حدوث العنف بدلاً من القيام برد فعل بمجرد حدوثه. ويمكن توسيع هذا النهج ليشمل مجالات محفوظة حاليًا مثل إصلاح سياسة مكافحة المخدرات. كما توضح مقترحاتنا أيضًا كيفية الجمع بين الخبرات السياسية والتشغيلية للتصدي للتهديدات الرئيسية على نحو يُركز على التحديات المحددة التي تواجه اسكتلندا، وكيفية تطوير القدرات الأمنية والاستخباراتية اللازمة لمكافحة التهديدات المعقدة الناجمة عن الإرهاب والهجمات الإلكترونية.

تعزيز التعاون

تتمثل رؤية الحكومة الاسكتلندية في أن تتقدم اسكتلندا المستقلة بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن بعد الاستقلال، حيث ستضمن إعادة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تمتع اسكتلندا بمزايا الوصول إلى الأنظمة والشبكات التي فُقدت بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وبعد الاستقلال، ستتمكن اسكتلندا من تمثيل نفسها على الساحة الدولية، حيث يكون لها مقعد في مجلس أوروبا والأمم المتحدة والإنتربول. بالتعاون مع شركائنا الدوليين، ستتمكن اسكتلندا المستقلة من تحقيق أهدافنا المشتركة، وأداء دورنا الكامل في التصدي للتحديات العالمية.

سنستفيد من النموذج الناجح الحالي للتعاون مع السلطات في مناطق أخرى من المملكة المتحدة والعلاقات القائمة بالفعل. إن نظامنا القانوني ونظام العدالة الجنائية المنفصل يعني أن هناك بالفعل ترتيبات تتعلق بكيفية تعاون الشرطة والمدعين العموم لدينا عبر الحدود القضائية القائمة بين اسكتلندا وإنجلترا وأيرلندا الشمالية.

الخاتمة

لقد كان لاسكتلندا، منذ العصور الوسطى، نظامها القانوني والقضائي الخاص بها. كما أن لدينا العديد من مواطن القوة والنجاحات التي يمكن الاعتماد عليها، والتي تمنحنا الثقة في قدرتنا على استكمال العناصر المتبقية التي نحتاج إليها لتحقيق نظام عدالة مُنصف وفعال في اسكتلندا المستقلة.

وقد وضعت الحكومة الاسكتلندية رؤية واضحة لتتسم اسكتلندا بالعدالة والأمان والمرونة، ووضعت برنامجًا طموحًا للإصلاح يُنفذ بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في قطاع العدالة.

وعند الاستقلال، سيمتد هذا البرنامج الطموح للإصلاح إلى المجالات التي تمارس حكومة المملكة المتحدة السيطرة عليها حاليًا. إن الترتيبات الحالية يمكن أن تحد من القدرة على مواءمة السياسات والتشريعات وتنفيذها بحيث تلبي احتياجات اسكتلندا وظروفها الخاصة بشكل كامل.

سيتيح لنا الاستقلال أيضًا أن نبني على علاقاتنا الحالية، داخل المملكة المتحدة وكذلك على الصعيد الدولي، وأن نؤسس علاقات جديدة، وأن نعمل مع الدول على قدم المساواة في تحقيق أهدافنا المشتركة في مجال العدالة.

© الحكومة الاسكتلندية 2024

نُشر هذا المنشور بواسطة الحكومة الاسكتلندية، في شهر أبريل 2024

أُنتجت لصالح الحكومة الاسكتلندية بواسطة APS Group Scotland, 21 Tennant Street، إدنبرة EH6 5NA PPDAS1447206 (04/24)